الإنفاق على التعليم ودوره في التنمية البشرية في العراق للمدة من (1990 -2014)

Spending on Education and its Role in the Human Development in Iraq in the periods (1990 – 2014)

م.م ابراهيم عبدالله جاسم عيسى
جامعة تكريت /كلية الادارة والاقتصاد

A. L. Ibrahim Abdullah Jasim Essa
UN. Tikrit/ College of Administration and Economics

الملخص

تعد العلاقة بين الإنفاق على التعليم والتنمية البشرية من اهم الظواهر التي امتاز بها الوضع الدولي ، نتيجة للمطالبات الدولية من الامم المتحدة والبرنامج الانمائي للأمم المتحدة والمتمثلة بالمزيد من الاهتمام بالتعليم لكونه الركيزة الاساسية في نهضة الامم ، ومن خلال تحليل دليل التنمية البشرية نلاحظ ان البلدان التي احتلت المراتب الاولى ضمن دليل التنمية البشرية هي التي خصصت جزءً كبيراً من نفقاتها على تطوير نظام التعليم ، على عكس البلدان التي احتلت المراتب الاخيرة . إذ لم تخصص الا جزءً قليلاً من نفقاتها على قطاع التعليم ومن ضمنها العراق الذي لم تتجاوز نسبة نفقاته على التعليم من النفقات الحكومية خلال المدة من (1990-2014) نسبة (10 %) الامر الذي انعكس سلبا ليس فقط على قطاع التعليم وانما على كافة القطاعات الاخرى باعتبار التعليم الممول الرئيس لكافة القطاعات بالكوادر البشرية المدربة والمؤهلة لإدارة كافة القطاعات ، ويعد الركيزة الاساسية لبناء مجتمع معرفي فانه الوسيلة الفعالة لمحاربة الفقر والجهل والتطرف والحد من الازمات الاجتماعية والسياسية وتامين الاستقرار الامني .

Abstract:

The relation between the spending on education and the human development is considered as one of the most important phenomena that featured the international atmosphere; due to the international demands of the UN and the UNDP for providing more support to the education that is considered as the key pillar to the nations' development. Analyzing the Human Development Index, the countries that assumed the first in ranking within the index are the ones that had allocated big part of their spending to develop their education systems. On the contrary, the countries that are last in ranking are the ones that allocated small part of the spending to develop the education sector. Iraq, one of the last in ranking, did not expand the spending on education over 10% in the periods (1990 - 2014); and this negatively has affected the education sector, as well as all the other sectors - because the education is considered as the main provider of the trained and qualified personnel who can manage all other sectors. Additionally, education is considered as the key pillar to create knowledge societies, because it is the effective way to fight poverty, ignorance, and extremism; as well as to reduce the political and social crises, and assure security stability.

المقدمة

احتلت التنمية البشرية اهمية كبيرة في دول العالم كافة لكونها الطريق الوحيد لتحقيق تنمية شاملة ، إذ تسعى جميع البلدان الى تحسين العنصر البشري وتطويره من خلال تحسين مؤشرات التنمية البشرية (الصحة و التعليم و مستوى المعيشة) وبما أن التعليم يعد الركيزة الأساسية في تطوير الانسان ورفع قدراته وهو أحد أهم مقومات التنمية البشرية ، إذ لا يمكن تحقيق تنمية حقيقية في جميع البلدان النامية ومنها العراق الا بوجود نظام تعليمي متطور يواكب انظمة التعليم في البلدان المتقدمة .

وبالرغم من أن العراق يعد من أكثر البلدان امتلاكاً للثروات الطبيعية والبشرية والمادية فانه لم يتم استثمار تلك الامكانات في انجاح عملية التنمية البشرية ، فلم توجه الحكومات العراقية المتعاقبة خلال المدة من (1990 – 2014) تلك الثروات في خدمة التنمية البشرية ، وانما وجهت لعسكرة الشعوب بسبب الأحداث التي مر بها العراق خلال تلك المدة من حروب وحصار اقتصادي وعدم استقرار امني وسياسي ، الأمر الذي القى بضلاله السلبية في عدم توجيه النفقات الكافية لتطوير القطاعات الخدمية ومنها التعليم لكونه يزيد من قدرات الانسان ومهاراته ، فالعديد من البلدان حققت تقدماً في مختلف المجالات من خلال بنائها لنظام تعليمي جيد ومتطور.

- **مشكلة البحث :.** تكمن مشكلة البحث في أن الإنفاق الحكومي على التعليم في العراق لايزال متدنياً الأمر الذي انعكس سلبا على التنمية البشرية فيه ، وبالتالي وقوعه في المراتب الاخيرة ضمن دليل التنمية البشرية لدول العالم.
- **فرضية البحث :.** ينطلق البحث من فرضية مفادها أن لزيادة الإنفاق على التعليم انعكاسات اقتصادية واجتماعية ايجابية في التنمية البشرية .
- **هدف البحث :.** يهدف البحث ألى بيان اهمية الإنفاق الحكومي على التعليم وأثره في تحقيق التنمية البشرية في العراق.
- **اسلوب الدراسة :.** يعتمد البحث على أسلوب التحليل الوصفي بالاعتماد على تحليل واقع التعليم في العراق للمدة من (1990-2014) ومدى انعكاسه في التنمية البشرية في العراق .
- **هيكلية الدراسة :.** من أجل التوصل الى هدف البحث واثبات فرضيته فقد تضمن البحث الجوانب الاتية: .

اولاً :. مفهوم التنمية البشرية وأهدافها
ثانياً:. دليل التنمية البشرية
ثالثاً :. مؤشرات التنمية البشرية
رابعاً :. اتجاه دليل التنمية البشرية في العراق للمدة من (1990-2014)
خامساً:. واقع التعليم في العراق للمدة من (1990- 2014)
سادساً:. دور الانفاق على التعليم في تحقيق التنمية البشرية في العراق

اولا :. مفهوم التنمية البشرية وأهدافها

أ . مفهوم التنمية البشرية :. عرف برنامج الامم المتحدة للتنمية البشرية في تقريره العالمي الصادر سنة 1990 التنمية البشرية المستدامة بأنها (عملية توسيع لخيارات الناس) ومن حيث المبدأ فأن هذه الخيارات يمكن أن تكون مطلقة ، ويمكن أن تتغير مع مرور الزمن ، ولكن الخيارات الاساسية الثلاث وعلى جميع المستويات للتنمية البشرية هي أن يعيش الافراد حياة طويلة وصحية ، وان يكتسبوا المعرفة وان يحصلوا على الموارد اللازمة للعيش في مستوى لائق . ولكن التنمية البشرية لا تنتهي عند هذا الحد ، فالخيارات الإضافية تتراوح من الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية الى التمتع بفرص الابداع والانتاج والتمتع بالاحترام الذاتي

الشخصي وبحقوق الانسان المكفولة وبالتالي فهدف التنمية البشرية تحقيق بيئة ملائمة لحياة طويلة وصحية وقائمة على الإبداع (العاني و الزركوش ، 2013 ،4)

وعرف تقرير التنمية البشرية لعام 1993 التنمية البشرية بأنها (تنمية الناس، من أجل الناس ، بواسطة الناس) وهذا يعني ان التنمية البشرية تقوم على ثلاثة اركان رئيسة هي (حسن ، 2015 ، 341) :.

1- أن تكون التنمية من أجل الناس ، فهم المستفيدون من التنمية ولا تكون تنمية بشرية حقيقية الا اذا وفرت جميع ما يحتاجه كل فرد واتاحة الفرص للجميع ، وهذا يتطلب توزيعاً عادلاً لناتج النمو الاقتصادي بحيث يشمل الجميع .
2- ان يكون الناس هم موضوع التنمية ، لأن الناس هم الثروة الحقيقية لأي مجتمع، ولذلك يجب على كل مجتمع ان يستثمر قدرات أفراده سواء كان ذلك بالتعليم أم بالصحة أم بتحسين المستوى المعاشي ، من اجل اتاحة الفرصة لهم في أداء ادوارهم الكاملة في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لبلدهم .
3- التنمية من أجل الناس وبوساطة الناس ،لأن الناس هم المحرك الأساسي للتنمية البشرية والمستفيد منها ، وانطلاقاً من ذلك يجب أن يشارك الناس مشاركة فعالة في الجهد التنموي وفي تخطيط استراتيجيات التنمية وتنفيذها ، وينبغي أن توفر هذه الاستراتيجيات فرصاً كافية لنمو الدخل والعمالة بما يضمن الاستفادة من القدرات البشرية واتاحة الفرصة للتعبير الكامل عن قدرة البشر على الابداع والابتكار.

ولابد من الاشارة الى أن زيادة الاهتمام بموضوع التنمية البشرية جاء نتيجة لبعض الظواهر الاقتصادية والمشكلات الاجتماعية التي شهدها العالم نهاية القرن العشرين ومن اهم هذه المشكلات والأزمات هي (خضير ،2012، 244) :.

1- أزمة النفط العالمية في السبعينيات من القرن الماضي نتيجة للاستغلال المفرط للثروة النفطية غير المتجددة وما أنتجته من تساؤلات حول مصير الأجيال القادمة والحالية على حد سواء .
2- ظهور الافكار الجديدة التي نادت بها بعض المنظمات العالمية كمنظمة التجارة العالمية والمتمثلة بترك الدولة زمام الامور لقوى السوق والانفتاح الاقتصادي بإدارة التنمية ، وازالة جميع القيود الكمركية وغير الكمركية لتنامي رؤوس الاموال وتفجير الطاقات واستعمال التكنولوجيا الحديثة في تطوير الإنتاج كما ونوعا .
3- أزمة الديون الخارجية في البلدان النامية كان لها أثر فعال في تشوية عمليات التنمية بسبب السياسات التنموية الخاطئة المعتمدة من البلدان النامية والتي تحاكي تجارب البلدان المتقدمة وتخالفها في التطبيق لهذه السياسات .

وخلاصة القول يمكن عد التنمية البشرية على أنها استراتيجية تنموية شاملة تسعى الى تمكين الانسان وبناء قدراته وتوسيع الخيارات امامه في كل المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والصحية والتعليمية وغيرها ، مع التأكيد على الإنصاف والعدالة في توزيع الثروات بين الاجيال الحالية مع المحافظة على نصيب الاجيال المستقبلية على حد سواء .

ب. أهداف التنمية البشرية (مراد ، 2011، 2-3)

تهدف التنمية البشرية الى تحقيق ما يلي :.

1- بناء إنسان قادر على مواجهة الحياة والتغيرات التي تحدث حوله بشكل ايجابي وفعال.
2- زيادة الدخل الوطني وذلك من أجل مساعدة الدولة التي تعاني من معدلات نمو منخفضة، ومن مواجهة الفقر وتحديات مستوى المعيشة لسكانها .
3- تحسين المستوى المعاشي للناس وذلك عن طريق
   - العمل على زيادة نصيب الفرد من الدخل الوطني .

- التوزيع العادل للدخل والعمل على عدم ظهور فجوات كبيرة في الدخل بين أفراد المجتمع .

4- تلبية الحاجات الضرورية لأفراد المجتمع من تعليم وصحة و فرص عمل و سكن واحترام حقوق وتمكينهم من المشاركة في اتخاذ القرار .

5- استثمار التكنولوجيا الحديثة في تحقيق اهداف المجتمع .

6- الاستخدام الامثل للموارد الطبيعية ، وهنا يبرز دور الدولة في المحافظة على الموارد الطبيعية وعدم استنزافها عن طريق الاستخدام المفرط غير العقلاني ، والعمل على تجديد هذه الموارد واطالة امدها بما يضمن حق الأجيال القادمة .

ثانياً:. دليل التنمية البشرية

تعد مؤشرات التنمية البشرية أمراً مهماً بالنسبة للدول ، اذ يتم من خلالها التعرف على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلد ومستوى التقدم فيها .

وتعد هذه المؤشرات أداة مركبة تهدف الى قياس بسيط للتنمية البشرية ، وبديلاً عن الناتج المحلي الإجمالي عن طريق قياس الانجازات التي تحققها الدولة في بعض المؤشرات القابلة للقياس كالصحة والتعليم والدخل والمستوى المعاشي ، (قوريش ،2011 ، 35)

ويعد مقياس التنمية البشرية كأي مقياس من المقاييس الاجمالية التي تستخدم للمقارنة بين الدول ، ولا يغطي سوى جزء قليل مما تعنيه التنمية البشرية كما هو واضح من الشكل البياني التالي .

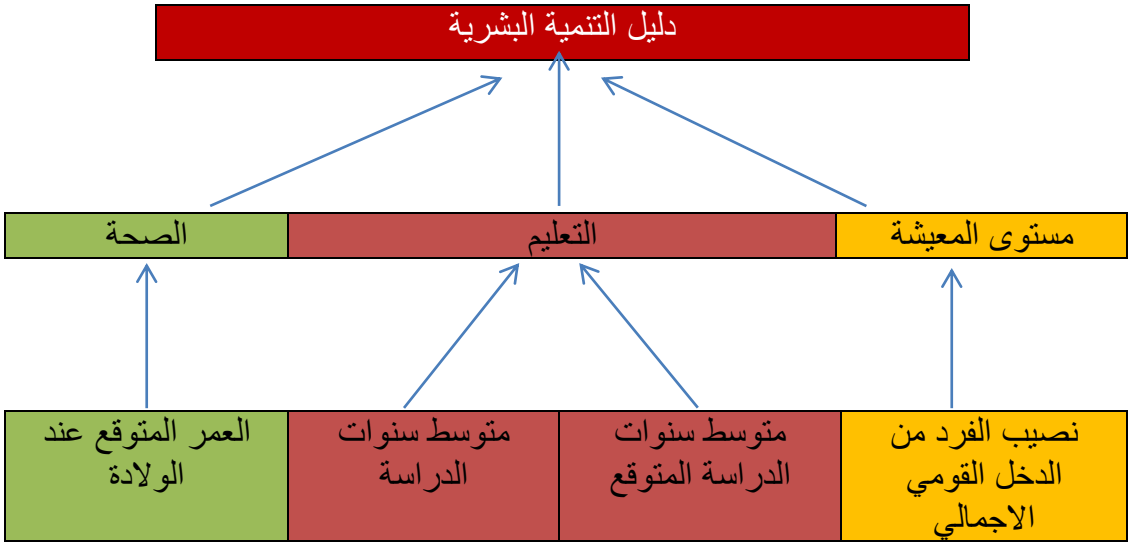

شكل (1)

عناصر دليل التنمية البشرية

المصدر :.البرنامج الانمائي للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية ، 2010 ،نيويورك، ص13.

إذ تم تحديد ادنى قيمة واقصى قيمة على مستوى العالم بالنسبة لكل مؤشر من المؤشرات السابقة .

وبناءً على تقرير الأمم المتحدة تم تحديد القيم القصوى والدنيا لكل مؤشر كما مبينة في الجدول (1) .

جدول (1)

القيمة القصوى والدنيا لمؤشر التنمية البشرية

ت	المؤشر	القيمة القصوى	القيمة الدنيا
1	العمر المرتقب عند الولادة	85سنة	25سنة
2	معدل القراءة والكتابة	%100	%0
3	نسبة القيد الاجمالي لجميع مراحل التعليم	%100	%0
4	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	$40,000	$100

المصدر :. البرنامج الانمائي للام المتحدة ،تقرير التنمية البشرية ، 2008/2007 ، نيويورك ، ص344.

وبعد تحديد القيمة لكل مؤشر يتم احتساب مستوى الانجاز لكل مؤشر وفق الصيغة الاتية :.

مستوى إنجاز المؤشر = القيمة الفعلية للبلد – القيمة الدنيا / الحد الاقصى للمؤشر – الحد الأدنى للمؤشر

وعند حساب مستوى الإنجاز لكل مؤشر يصبح تحديد دليل التنمية البشرية واضحاً وفق المعادلة الآتية .: (خضير ،2012 ، 245)

دليل التنمية البشرية = 3/1 (مؤشر الصحة)+ 3/1 (مؤشر التعليم)+3/1 (مؤشر الدخل)

وتتراوح قيمة دليل التنمية البشرية ما بين القيمتين الصفر والواحد ، وهو يستخدم في ترتيب الدول من حيث درجة التنمية البشرية فيها ، فكلما اقتربت القيمة القصوى من (الواحد) دل على ارتفاع التنمية البشرية فيها وكلما اقتربت القيمة الدنيا من (الصفر) دل على انخفاض التنمية البشرية فيها ، وعلى ذلك تقاس التنمية البشرية في البلد وحسب الأوزان المبينة في جدول (2) .

جدول (2)

مستوى التنمية البشرية في البلد

قيمة المؤشر	تصنيف التنمية
1,0 – 0,8	عالية جدا
0,8 - 0,7	عالية
0,7 - 0,5	متوسطة
اقل من 0,5	منخفضة

المصدر :.مخيف جاسم حمد ، واقع التنمية البشرية في العراق في ضوء مؤشرات القياس الكمي لدليل التنمية البشرية ، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد 7 ، العدد 22 ، 2011 ، 115.

ثالثاً :. مؤشرات التنمية البشرية

حدد البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ثلاثة مؤشرات رئيسة للتعرف على حال التنمية البشرية لكل بلد وهي الصحة والتعليم والمستوى المعاشي ، إذ يتم حساب نسب الانجاز لكل مؤشر من خلال تحديد القيمة الفعلية لبلد ما لكل مؤشر اذ يحتوي كل مؤشر على قيمتين قصوى ودنيا يتم من خلالها التعرف على مستوى التنمية البشرية للبلد ، كما موضح ذلك في الجدول (1).

ويمكن دراسة المؤشرات كالاتي :

1- **الصحة :.** أكدت البرامج والتقارير التي أعدتها الامم المتحدة بشكل كبير على أن البشر هو محور الاهتمام في مجال التنمية البشرية ، فلهم كل الحق في حياة صحية منتجة ، فالحياة الصحية المديدة هي المطلب الاساسي لجميع البلدان التي تسعى لتحقيق تنمية بشرية وهذا لا يتحقق الا من خلال العمل على رفع الخدمات الصحية

وخفض نسبة الوفيات بين الأطفال الرضع وتحسين الخدمات الصحية المقدمة فبالاعتماد على هذا المؤشر وضعت الأمم المتحدة وبرنامجها الانمائي قيماً قصوى ودنيا للتعبير عن مدى التقدم في المجال الصحي لكل بلد ، فمثلا العمر المرتقب عند الولادة حددت قيمته القصوى ب(85) عاماً والدنيا ب(25) عاماً ، وتم العمل على أساس هاتين القيمتين بالعمل على رفع القيم المنخفضة بشكل متزايد وهذا يتم من خلال تحسين المستوى الصحي الذي يجب ان توليه البلدان بالغ الاهتمام بزيادتها للمبالغ المالية المخصصة في المجالات (خدمات الصحة الاساسية للفقراء وخدمات صحة الأطفال للفقراء وخدمات صحية للأطفال والأمهات وخدمات التامين الصحي والخدمات العامة) كونها تعد الأساس في المجال الصحي.(موسى، 2015، 125)

2- **التعليم :.**يعد التعليم الهدف الثاني للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بعد الصحة نظراً للدور الذي يلعبه التعليم في خلق راس المال الثقافي والاجتماعي الذي يعد اهم انواع الاستثمار في حياة المجتمعات الانسانية ، فلا شك أن التعليم بمختلف جوانبه هو الآلية المتفق عليها لتنمية القدرات والمواهب البشرية ، فالمجتمع الذي تزيد فيه نسبة المتعلمين يختلف عن المجتمع الذي ما زالت تسوده الأمية والجهل ، لذلك أصبح هناك تسابق بين المجتمعات لرفع مستوى التعليم من خلال إلزام الحكومات بالتدخل بإعانات الأسر الفقيرة وإلزامها على التحاق أولادها بالمدارس من أجل زيادة القاعدة التعليمية .

وبالرغم من أن مؤشر التعليم يأتي بالمرتبة الثانية ضمن مؤشرات التنمية البشرية فإنه يعد الأهم في اي بلد في ارتفاع مؤشرات التنمية البشرية لكون التعليم يزيد من قدرات الانسان ومهاراته، فالعديد من البلدان حققت تقدماً في مختلف المجالات من خلال بنائها لنظام تعليمي جيد ومتطور .(عبدالله وعباس،2013، 73)

فبالاعتماد على هذا المؤشر وضعت الأمم المتحدة وبرنامجها الانمائي قيماً قصوى ودنيا للتعبير عن مدى التقدم في مجال التعليم لكل دولة ، فمثلا معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الكبار حددت قيمته القصوى 100% والدنيا 0% ، وهي النسبة نفسها التي حُدَدَت لقياس نسبة الإنجاز بالنسبة للملتحقين في جميع مراحل التعليم، يتم بعد ذلك جمع القيمتين لهذين الدليلين من اجل إعطاء نسب الإنجاز لدليل التعليم مع إعطاء ثلثي الاهمية للإلمام بالقراءة والكتابة والثلث المتبقي لنسب الالتحاق الاجمالي وكلما اقتربت القيمة من الواحد دل ذلك على نسب انجاز عالية وكلما اقتربت القيمة من الصفر كانت نسب الإنجاز منخفضة . (دليل التنمية البشرية ، 2008/2007 ، 344)

3- **المستوى المعاشي :.** لقد اهتمت اغلب المنظمات العالمية بتحسين المستوى المعاشي للأفراد ومن ضمنها الأمم المتحدة التي ذكرت الفقر في العديد من تقاريرها الخاصة بالتنمية البشرية والتي ركزت فيها على ضرورة تحسن المستوى المعاشي وتخفيض نسبة الفقر والذي يعني أن الأفراد غير قادرين على الانفاق على الحاجات الاساسية (الغذاء والملبس والمسكن والصحة والتعليم) ، وقد أعتمد البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة على متغير متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي معدلا بالقوة الشرائية للدولار من أجل التعرف على المستوى المعاشي لكل بلد ، وقد حددت قيمة قصوى ب (40,000) دولار و (100) دولار كقيمة دنيا لهذا المؤشر ، ويعد الدخل من أهم العوامل التي يسعى الفرد لتأمينها من اجل استمراره في تامين متطلباته اليومية ، فانخفاض الدخل يعني عدم توفر السكن المناسب وتدهور الخدمات

الصحية ومحدودية أو انعدامه وارتفاع معدلات الوفيات بين الاطفال الرضع وضعف احتمالات الحياة ، فانخفاض الدخل لا يؤثر في واقع الفرد فحسب بل في المجتمع بأكمله من حيث الجوانب الاقتصادية وحتى الامنية التي يعد من أحد اسبابها هو انخفاض المستوى المعاشي وزيادة معدلات الفقر بشكل كبير على مستوى العالم .(موسى ، 2015 ، 127)

رابعاً:. اتجاه دليل التنمية البشرية في العراق للمدة من (1990-2014)

واجهت التنمية البشرية في العراق للمدة من (1990-2014) الكثير من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي اثرت سلبا في الواقع العام للبلد وجعلته يعاني من آثارها ولمدة طويلة استمرت حتى يومنا هذا امتدت من الحرب العراقية الايرانية التي استنزفت موارد البلد الطبيعية والمالية والبشرية وأثرت سلبا في جميع القطاعات ومن ضمنها الصحة والتعليم بقيام الدولة بزيادة الإنفاق على قطاع الأمن والدفاع على حساب القطاعات الأخرى ، إذ اعتمدت الحكومة العراقية في تلك المدة من أجل زيادة الانفاق العسكري على الاجراءات الاتية (هلال ، 2015 ، 3)

- تخفيض الانفاق على الصحة والتعليم وتقليص الاعانات الاجتماعية وهو ما حمل الفقراء أعباءً اضافية أكثر من بقية الطبقات الأخرى .
- تخفيض الإنفاق الرأسمالي مما انعكس سلبا على معدل النمو الاقتصادي والاستثماري على حد سواء وما انتجه من آثار سلبية على الصحة والتعليم وعلى مستوى التنمية الاجتماعية وتعطيل الكثير من المشاريع التنموية .

في مطلع عام 1990 نشبت الحرب العراقية الامريكية التي انتجت فرض الحصار الاقتصادي الشامل عام 1991 مما جعل العراق يعاني من قصور في توفير الكثير من موارده وما اسفر عن ذلك من ارتفاع نسبة الفقر بشكل كبير ، فقطع الإمدادات الغذائية جعل العراق يعتمد على إمكانياته الداخلية المحدودة في توفير المواد الغذائية والصحية على حد سواء ، هذا ومن ناحية اخرى فقد تعرض قطاع التعليم أيضا الى نقص حاد في كل المستلزمات الاساسية مما انعكس على ارتفاع نسب التسرب والرسوب في كل المراحل التعليمية وارتفاع نسبة الأمية، ولم يقف الامر عند هذا الحد بل زاد الأمر تعقيداً في مطلع الألفية الجديدة وتحديداً عام 2003 بسبب الاحتلال الامريكي للعراق وما خلفه من تدمير للبنى التحتية وارجاع البلد عقوداً الى الوراء في كل الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والأمنية كل هذه الأوضاع نقلت الوضع الاقتصادي في العراق من سيء الى أسوء فتردت نتيجة لذلك مؤشرات التنمية البشرية (موسى، 2015 ، 128) .

ويمكن توضيح التغيرات التي حدثت في دليل التنمية البشرية في العراق من خلال الجدول (4) . الذي يبين أن العراق احتل المرتبة (76) من اصل (128) بلد في أول تقرير للتنمية البشرية عام 1990 وكان تصنيف التنمية البشرية فيه عالية ،وهو أعلى ترتيب حصل عليه العراق منذ اصدار أول تقرير للتنمية البشرية عام 1990وحتى إصدار آخر تقرير للتنمية البشرية عام 2015 ، فقد شهد العراق تراجعاً في قيمة دليل التنمية البشرية خلال حقبة التسعينيات من القرن المنصرم ليسجل ادنى مستوياته عام 1996 بقيمة (0,528) وليحتل المرتبه (127) ضمن مجموع البلدان ذات التنمية المتوسطة بحسب التقسيم المعتمد ، كما لم تختلف الامور كثيراً خلال الألفية الجديدة ، وإنما ازدادت سوءً وتراجع العراق ضمن تصنيف التنمية البشرية ليسجل ادنى مستوياته خلال المدة من (1990 – 2014) في عام 2010 بقيمة (0,5789) وليحتل المرتبة (176) عالميا ضمن الدول ذات التنمية المتوسطة ، وفي آخر تقرير

صدر للبرنامج الانمائي للأمم المتحدة عن التنمية البشرية شهد العراق تحسناً بقيمة دليل التنمية البشرية لتبلغ (0,654) وليحتل المرتبة (121) عالميا لعام 2014 .

جدول (4)
دليل التنمية البشرية في العراق للمدة من (1990-2014)

السنوات	قيمة دليل التنمية البشرية	ترتب العراق عالميا	تصنيف التنمية
1990	0,789	76	عالية
1991	0,582	91	متوسطة
1992	0,614	100	متوسطة
1993	0,599	109	متوسطة
1994	0,531	100	متوسطة
1995	0,538	127	متوسطة
1996	0,528	127	متوسطة
1997	0,586	125	متوسطة
1998	0,583	126	متوسطة
1999	0,569	127	متوسطة
2000	*	*	*
2001	*	*	*
2002	*	*	*
2003	*	*	*
2004	*	*	*
2005	0,564	131	متوسطة
2006	0,567	131	متوسطة
2007	0,567	131	متوسطة
2008	0,573	131	متوسطة
2009	0,576	131	متوسطة
2010	0,578	176	متوسطة
2011	0,573	131	متوسطة
2012	0,590	131	متوسطة
2013	0,585	131	متوسطة
2014	0,654	121	متوسطة

المصدر :. البرنامج الانمائي للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية ، للأعوام ،1991 ،2010 ، 2015، نيويورك .
- طلال محمد كداوي ، التنمية البشرية في العراق الاتجاهات والتحديات ، مجلة التنمية البشرية، العدد ا ، 2014 ، ص180.
*- عدم توفر البيانات

يكشف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في جميع إصداراته عن تدهور كمي ونوعي في مؤشرات التنمية البشرية في العراق نتيجة للدمار الذي لحق بالبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية بسبب الحروب التي خاضها العراق داخلياً وخارجياً وسنوات العقوبات الاقتصادية

والاحتلال الامريكي وما رافقه من عدم استقرار سياسي وأمني وانتشار للمجاميع الارهابية انعكست اثارها السلبية على مسيرة التنمية البشرية ،

وبالرغم من أن العراق يعد من أكثر البلدان امتلاكاً للثروات الطبيعية والبشرية فإنه يتسم بنسق غير متجانس عن ذلك تماماً ، إذ لم يتم استثمار تلك الامكانات في انجاح عملية التنمية ، فأصبح العراق يعاني من الفشل في مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية حتى وصف بانه شعب فقير في بلد غني ، إذ يعد العراق اضافة الى الجزائر البلدين اللذين يتمتعان بثروات نفطية وبشرية كبيرة ويقعان ضمن المجموعة الأدنى من البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة . (الزبيدي و فخري ، 2015، 236)

سادسا :.واقع التعليم في العراق للمدة من (1990- 2014)

يعد نظام التعليم في العراق قبل عام 1990 من اوسع وأرقى الأنظمة التعليمية في الوطن العربي وفي الشرق الاوسط وأفضلها لتلبيته للمعايير الدولية ، إذ كانت معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة مرتفعة جداً فقد بلغت (95%) وهي نسبة تكاد تصل الى معدلات الإلمام العالمي بالإضافة الى انخفاض الأمية الى مستويات بلغت (5%) لعام 1986،الا أنه بعد عام 1990 تأثر قطاع التعليم كبقية القطاعات الاخرى بالتحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي أثرت سلبا في الواقع العام للبلد والتي جعلته يعاني من اثارها ولمدة طويلة استمرت حتى يومنا هذا فارتفعت معدلات الامية لتبلغ (22,4%) وانخفضت معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة لتبلغ (77,6 %) لعام 2011 . (الزبيدي و فخري ،2015 ، 245)

ويمكن إيجاز واقع التعليم في العراق من خلال التطرق الى أهم التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي اثرت عليه خلال المدة من (1990-2014) وكما يأتي :.

- **الاقتصاد الريعي** . يعد الاقتصاد العراقي من الاقتصادات الريعية لاعتماده بشكل كامل على القطاع النفطي ، إذ تمثل الايرادات النفطية أكثر من (90 %) من إيرادات الدولة مما يجعل النفقات الحكومية تعتمد بشكل رئيس على ايرادات القطاع النفطي ، وبما ان اسعار النفط تكون خاضعة الى حد بعيد الى متغيرات خارجية (السوق النفطية) فإن أي تغير في أسعار النفط سينعكس على ايرادات الدولة ونفقاتها وما الأزمة الأخيرة التي اصابة القطاع النفطي لعام 2015 والتي أسفرت الى انخفاض حاد في اسعار النفط العالمية لتبلغ اقل من (30) دولار للبرميل إلاَ خير دليل على ذلك ، إذ القت هذه الازمة بأثارها السلبية على جميع القطاعات الحكومية ومن ضمنها التعليم .(العاني و الزركوش ، 2013، 54)

- **الفساد المالي والاداري**. تصدر العراق قائمة البلدان الأكثر فساداً في العالم ليحتل المرتبة الأولى من بين (163) دولة لعام 2007 في قائمة منظمة الشفافية الدولية في تقريرها عن مؤشر الفساد ، وفي عام 2011 احتل العراق المرتبة (175) من بين (183)دولة ، ثم المرتبة (169) في تقرير المنظمة لعام 2012 ، وقد اكدت هيئة النزاهة العراقية في تقريرها السنوي لعام 2010 أن الفساد المالي والاداري قد شمل جميع الوزارات ولكن بنسب متفاوتة لتحتل وزارتا التعليم والتربية المرتبة السابعة والثامنة على التوالي ضمن الوزارات العراقية ، الامر الذي يلقي بآثاره السلبية على التنمية البشرية من خلال التخصيص غير الرشيد للموارد وفي غير صالح الإنفاق الاجتماعي (الصحة والتعليم) إذ ان الفساد يسهم في زيادة كلفها وتدني نوعيتها فضلا عن عدم وجود العدالة التعليمية وتخفيض لمعدلات الالتحاق في التعليم .(عذافة ، 2014 ، 113)

- **قلة التخصيصات المالية :.** على الرغم من أن التعليم يعد الركيزة الأساسية في تطوير اي مجتمع ورفع قدراته وهو أحد أهم مقومات التنمية البشرية ، فإن النشرات الإحصائية تشير الى انخفاض نسبة الإنفاق على التعليم في العراق اذا ما قورن مع القطاعات الاخرى ولاسيما قطاع الامن والدفاع فلم تتجاوز نسبة الإنفاق على قطاع التعليم (10 %) من الإنفاق الحكومي طوال المدة من (1991 – 2014) كما يشير جدول (5) وهي نسبة منخفضة جداً بالنسبة لقطاع بحجم قطاع التعليم الذي يضم (7,851,998) مليون طالب موزعين على كل المراحل التعليمية (الابتدائي و الثانوي والجامعي والدراسات العليا) للعام الدراسي 2011-2012 وبلغ عدد المدارس (20,715) الف مدرسة لنفس العام فضلاً عن الجامعات والمعاهد (موسى ،2015 ،133-135) ، في حين بلغت نسبة الانفاق الحكومي على الأمن والدفاع (83,8 %) لعام 2003 واستمرت بعدها نسب الإنفاق على الامن والدفاع تتذبذب بالانخفاض والارتفاع الى أن بلغت (26,7 %) لعام 2012 وهي نسبة مرتفعة تدل على أن الاقتصاد العراقي كان خاضعاً للتجاذبات السياسية في تحولاته المتعددة والمتنوعة والتي شكلت عبأً كبيرا على الاقتصاد من خلال تحويل موارد البلد المالية والبشرية نحو عسكرة المجتمع والاقتصاد بدلاً من توجيه هذه الموارد نحو الاعمار والتنمية ، وقد انعكس ذلك على تدمير البنى التحتية للمجتمع وانهيارها من خدمات بلدية وبنى ارتكازية ومؤسسات تعليمية وصحية . (هلال ، 2015 ، 7)

- **انتشار العنف والارهاب :.** أشار التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق لعام 2008 الى أن هناك علاقة وثيقة بين تسرب الطلبة من التعليم وتردي الأوضاع الامنية ، إذ انخفض عدد الطلبة في عموم العراق من (4,334,609) مليون طالب للعام الدراسي 2003-2004 الى نحو(3,767,369)مليون طالب للعام الدراسي 2004-2005 ، اي بمقدار (567,240) ألف طالب خلال عام واحد ، وكان لعمليات النزوح بسبب الاعمال الارهابية الأثر الأكبر في تسرب أعداد كبيرة عن الالتحاق بالتعليم اذ تعرض قرابة (220,000)الف طالب بسن الدراسة الى النزوح والتهجير القسري وما ترتب عليه من حرمان الجزء الأعظم منهم من التعليم للعام الدراسي 2006-2007 ، كما لم يختلف الأمر بالنسبة للتعليم الجامعي إذ تشير الاحصاءات للعام الدراسي 2006-2007 الى أن نسبة (50 %) فقط من طلبة جامعة بغداد تمكنوا من الالتحاق بشكل منتظم بمقاعدهم الدراسية بسبب تعرض اغلب الاكاديميين والطلبة للأعمال الارهابية ، وشهد العام الدراسي 2007-2008 تحسن ملحوظاً في نسبة الالتحاق بالتعليم ليستمر هذا التحسن حتى العام الدراسي 2014-2015 الذي شهد سقوط ثلاث محافظات بشكل كامل فضلاً عن اجزاء أخرى من بعض المحافظات على يد المجاميع الارهابية ، الامر الذي أثر سلبا على قطاع التعليم من خلال عدم قدرة طلبة هذه المناطق على الالتحاق بالتعليم و تخريب البنى التحتية للتعليم ، وعليه فإن تفاقم أعمال العنف والارهاب على نطاق واسع وبالتحديد بعد عام 2003 ادى الى تباطؤ مؤشر التعليم خلال هذه المدة (الزبيدي ، فخري ، 2015 ، 243)
- **ارتفاع معدلات الامية** :.يعد ارتفاع معدلات الأمية من اهم التحديات التي تواجه قطاع التعليم في العراق فقد سجلت معدلات الأمية معدلات مرتفعة في العقدين المنصرمين فضلاً عن انخفاض معدلات القراءة والكتابة إذ بلغت نسبة الامية

(20%) لعام 2012 بعمر (10) سنوات فأكثر ، مما أسهم في خفض قيمة دليل التنمية البشرية (خطة التنمية الوطنية 2010-2014 ، 2009 ، 120)

سابعا :. دور الإنفاق على التعليم في تحقيق التنمية البشرية في العراق

يعد الإنفاق على قطاع التعليم من أهم بنود النفقات الاجتماعية نظراً لما يرتبط بها من قياس درجة تقدم المجتمع، في كلٍّ من البلاد المتقدمة والنامية على السواء. ولذلك تخصص البلدان المتقدمة عادة الجزء الأكبر من الإنفاق العام على هذا القطاع بسبب ضخامة النفقات العامة على التعليم من ناحية وعلى التأمينات الاجتماعية من ناحية أخرى ، ويعد الإنفاق العام على التعليم مؤشراً حيوياً لقياس دور الدولة الاجتماعي ولاسيما ما ينفق على التعليم الابتدائي لما لهذا التعليم من أهمية في الحد من الأمية للأجيال المتعاقبة وهو مؤشر على حرص الدولة في تحقيق التنمية البشرية التي تتوفر فيها جوانب العلم والمعرفة والتكنولوجيا للأجيال الحالية والقادمة.

شهد قطاع التعليم في عقد السبعينيات والثمانينيات من القرن المنصرم تطوراً ملحوظاً بسبب زيادة النفقات الحكومية على هذا القطاع ، إذ بلغت اكثر من (20%) من النفقات العامة للمدة (1974-1984) (الدوري ، 2015 ، 72)

ومنذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي وحتى يومنا هذا شهد قطاع التعليم انخفاضاً في النفقات الحكومية نتيجة للحرب العراقية الامريكية مطلع التسعينات وما تبعها من حصار اقتصادي امتداداً الى الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 وما خلفه من فوضى سياسية واقتصادية واجتماعية وكثرة الأعمال التخريبية والإرهابية ، و يوضح الجدول (5) تطور النفقات العامة على قطاع التعليم للمدة من (1991 – 2014) .

جدول (5)

نسبة الإنفاق على التعليم من النفقات العامة بالأسعار الجارية للمدة من (1990-2014)

(مليون دينار)

السنة	النفقات العامة	الانفاق على التعليم	نسبة الانفاق على التعليم من النفقات العامة
1991	17500,0	835,3	4,77
1992	32900,0	1223,4	3,71
1993	69000,0	2345,1	3,39
1994	199000,0	6421,9	3,22
1995	69100,0	8598,8	1,24
1996	543000,0	14713,5	2,70
1997	606000,0	19037,4	3,14
1998	921000,0	22658,6	2,46
1999	1034000,0	49468,9	4,78
2000	149900,0	58813,8	3,92
2001	2070000,0	70801,2	3,42

2002	2518000,0	202792,7	8,05
2003	9233000,0	701598,5	7,59
2004	33657000,0	1188839,0	3,53
2005	35981000,0	1462644,0	4,40
2006	37494000,0	2074119,0	5,53
2007	39308000,0	2473014,0	2,29
2008	67277000,0	4339057,0	6,44
2009	55590000,0	1928809,0	3,46
2010	70134000,0	2054678,0	2,46
2011	19906034,0	7941936,0	3,98
2012	117122930,0	11160621,0	9,52
2013	138434608,0	12782897,0	9,23
2014	163416518,0	13383772,0	8,18

المصدر :. البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ،سنوات متعددة ، بغداد .

يوضح الجدول السابق الانفاق على قطاع التعليم ونسبته من النفقات العامة بالأسعار الجارية ، اذ بلغ حجم الانفاق على التعليم (835,3) مليون دينار لعام 1991 وبنسبة (4,77%) من النفقات العامة ، وبالرغم من زيادة النفقات العامة على التعليم طوال عقد التسعينيات فإن نسبتها من النفقات العامة انخفضت في جميع الاعوام لتبلغ (3,72% ، 3,40% ،3,21% ، 1,24% ، 2,71 % ،3,14% ، 2,46%) على التوالي باستثناء عام 1999 اذ بلغت (7,78%) .

ولم يختلف الأمر كثيراً في العقد الأول من الألفية الجديدة فبالرغم من زيادة حصة التعليم من النفقات العامة من (58813,8) مليون لعام 2000 الى (2054678,0) مليون لعام 2010 فأن نسبتها من النفقات العامة لم تتجاوز (10%) وتأرجحت ما بين أدنى نسبة (2,29%) عام 2007 واعلى نسبة (8.05%) عام 2002 .، ويرجع سبب انخفاض نسبة نفقات التعليم لعام 2007 الى تردي الأوضاع الأمنية وعدم الاستقرار ، الأمر الذي دفع الحكومة الى زيادة النفقات على الأمن والدفاع على حساب القطاعات الاخرى لتبلغ (15,8%) من النفقات العامة . (الزبيدي ،فخري ،2015، 250)

أما بالنسبة للأعوام التي تلت العقد الأول من الألفية الجديدة فقد شهدة تحسناً طفيفاً في نسبة نفقات التعليم من النفقات العامة إذ بلغت (9,50% ، 9,23%،8,18%) للأعوام 2012 ، 2013، 2014 على التوالي .

وبالرغم من أن العراق يعد من أكثر البلدان امتلاكاً للثروات الطبيعية والبشرية والمادية فإنه لم يتم استثمار تلك الامكانات في انجاح عملية التنمية البشرية ، فلم تخصص الحكومات العراقية المتعاقبة خلال المدة من (1991 – 2014) النفقات اللازمة لتطوير قطاع التعليم الذي يعد الأهم في أي بلد في ارتفاع مؤشرات التنمية البشرية لأن التعليم يزيد من قدرات الانسان ومهاراته، فالعديد من البلدان حققت تقدماً في مختلف المجالات من خلال بنائها لنظام تعليمي جيد ومتطور .

واحتل العراق المرتبة الأخيرة بين الدول العربية في نسبة الانفاق على التعليم من الانفاق الحكومي للمدة من (2009 - 2012) كما هو مبين في الجدول (6) الأمر الذي انعكس سلباً على ترتيب العراق ضمن دليل التنمية البشرية ليحتل المرتبة (176) عالمياً والاخير عربياً لعام 2010وهو اسوء ترتيب حصل عليه العراق منذ إصدار أول تقرير للتنمية البشرية عام 1990 الى آخر إصدار عام 2015 .

جدول (6)
نسبة الإنفاق على التعليم من الإنفاق الحكومي لمجموعة من الدول العربية للمدة من (2009-2012)

السنوات / البلدان	2009	2010	2011	2012
الجزائر	11	11	11	11
البحرين	10	9	9	9
العراق	3,46	2,46	3,98	9,52
الكويت	13	13	14	14
لبنان	6	5	6	7
المغرب	17	17	17	18
عمان	11	11	11	12
قطر	7	8	8	8
السعودية	18	19	19	20
سوريا	19	19	19	19
اليمن	10	11	12	13

- المصدر :. البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ،سنوات متعددة ، بغداد.
-www.worldbank.org

ومن خلال تحليل واقع التعليم في العراق بعد عام 1990نجد تدهور النظام التعليمي بشكل خطير جراء إصابته بالإهمال وانخفاض الموارد المالية .

الاستنتاجات

1- ان تحقيق التنمية البشرية هي اساس تقدم البلدان ، ويلاحظ أن جميع البلدان التي تقع في المراتب الاولى لدليل التنمية البشرية والتي تصنف ضمن البلدان ذات تنمية (عالية جداً) هي جميعها من البلدان المتقدمة ، والعكس بالنسبة للبلدان التي احتلت المراتب الاخيرة والتي من ضمنها العراق إذ تصنف من البلدان ذات التنمية (المتوسطة ام المنخفضة) هي جميعها من البلدان النامية.
2- نتيجة للحروب التي خاضها العراق وتصاعد وتيرة الاعمال المسلحة والتجاذبات السياسية بعد عام 2003 اجبرت الحكومات العراقية المتعاقبة على تحويل الجزء الاكبر من الموارد المادية والبشرية الى الجانب الأمني الامر الذي أضعف الاقتصاد بصورة كبيرة مما شكل عائقا لعمليات التنمية في العراق .
3- انخفاض نسبة الانفاق على التعليم من الانفاق الحكومي في العراق طوال المدة من (1990-2014) اذ لم تتجاوز نسبة (10%) وهي نسبة منخفضة لا تلبي احتياجات قطاع ضخم كقطاع التعليم الذي يضم اكثر من (7851998) مليون طالب موزعين

على كل المراحل التعليمية (الابتدائي والثانوي والجامعي والدراسات العليا) فضلاً عن وجود أكثر من (20715) الف مدرسة ناهيك عن الجامعات والمعاهد.

4- احتل العراق مراكز متأخرة ضمن تقرير التنمية البشرية تراوحت بين المرتبة (76) عام 1990 وهو احسن ترتيب حصل عليه العراق في كل تقارير التنمية البشرية وصنف ضمن البلدان ذات التنمية العالية وبين ادنى ترتيب هو (176) لعام 2010 وصنف ضمن البلدان ذات التنمية المتوسطة، اذ ان المراتب التي حصل عليها العراق لا تتناسب مع الامكانات المادية والبشرية الكبيرة التي يمتلكها الامر الذي يشير الى عدم تسخير تلك الامكانات بما يخدم عملية التنمية البشرية .

المقترحات

1- على الحكومة العراقية ان تسترشد بتقرير التنمية البشرية الذي يصدر بشكل سنوي في عملية تقييم أداء قطاع التعليم ومقارنته مع البلدان الاخرى لمعرفة مدى إسهامه في التنمية البشرية .

2- العمل على تطوير مؤشر التعليم كماً ونوعاً وذلك من خلال اعطاء أولوية لإصلاح الانظمة والبنى التحتية لقطاع التعليم من الدمار الذي لحق بها نتيجة للظروف التي مر بها العراق من خلال بناء المدارس والمعاهد والجامعات وتطوير المناهج الدراسية بما يواكب المناهج العلمية في البلدان المتقدمة .

3- زيادة نسبة الإنفاق على قطاع التعليم من النفقات الحكومية بالشكل الذي يتناسب مع حجم هذا القطاع الأمر الذي يضمن تطويره وجعله رافداً للكوادر المدربة والمؤهلة لكل القطاعات الاخرى بما يضمن تحقيق تنمية شاملة اساسها تطوير قطاع التعليم .

4- ضرورة اجراء مراجعة شاملة لأداء قطاع التعليم ودوره في تحقيق التنمية البشرية خلال العقود التي مضت لمعرفة مواطن الضعف والقوة ، والاستفادة منها في وضع استراتيجية وخطط مستقبلية لتطوير قطاع التعليم .

المصادر

1- البرنامج الانمائي للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية ،1991(تمويل التنمية البشرية) نيويورك.

2- البرنامج الانمائي للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية ، 2008/2007 (حساب أدلة التنمية البشرية) نيويورك .

3- البرنامج الانمائي للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية ، 2010 (الثروة الحقيقية للأمم مسارات في التنمية البشرية) نيويورك .

4- البرنامج الانمائي للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية ، 2015 (التنمية في كل عمل) نيويورك .

5- البنك المركزي العراقي ،(1991-2015)، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، بغداد .

6- حسن ، وسن محسن ، 2015(التعليم الجامعي والتنمية البشرية) مجلة البحوث التربوية والنفسية ، العدد 46.

7- حمد ،مخيف جاسم ، 2011 (واقع التنمية البشرية في العراق في ضوء مؤشرات القياس الكمي لدليل التنمية البشرية –دراسة تحليلية -) مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد 7، العدد 22 .
8- خضير ، منعم احمد ، 2012 (النمو الاقتصادي والتنمية البشرية في الوطن العربي -الواقع والاتجاهات-) مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد 8 ، العدد 24.
9- الدوري ، ياسين طه محمود ارحيم ، 2015(دور التعليم في التنمية البشرية في العراق للمدة 1980-2012 دراسة تحليلية) رسالة دبلوم عالي ، جامعة تكريت ، كلية الادارة والاقتصاد.
10- الزبيدي ، حسن لطيف و فخري ، صادق جبر ، 2015 (الارهاب واثرة في التنمية البشرية في العراق) الغرى للعلوم الاقتصادية والادارية ، السنة 9، العدد 29.
11- العاني، جمال عزيز فرحان و الزكروش ، علياء حسين خلف ، 2013 (العلاقة بين النمو الاقتصادي ودليل التنمية البشرية) الجامعة المستنصرية ،مجلة الادارة والاقتصاد، السنة 36 ، العدد97 .
12- عبدالله ، افتخار عبد الرزاق و عباس ،عبد الشهيد جاسم ، 2013(التعليم كمحور للتنمية البشرية دراسة تحليلية) جامعة بغداد ، بحث مستل من رسالة ماجستير،العدد2 .
13- عذافة ، حيدر حسون ، 2014 (مسار التنمية البشرية في العراق) مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد 4 ، العدد 9 .
14- قوريش ، نصيرة ، 2011 (التنمية البشرية في الجزائر في ظل برنامج التنمية 2010-2014)الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية ، العدد 6، متوفرة على الموقع التالي .
http://www.univ-chlef.dz/ratsh/RATSH_AR/la_revue_N_6.htm
15- كداوي ، طلال محمود ، 2014(التنمية البشرية في العراق الاتجاهات والتحديات) مجلة جامعة التنمية البشرية ، العدد 1.
16- مراد ،محمد ، 2011 (التنمية البشرية المستدامة (حالة البلدان العربية)) مجلة الدفاع المدني ،العدد 79،متوفرة على الموقع التالي.
https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content
17- موسى ، حيدر طالب ، 2015 (واقع التنمية البشرية في العراق ومؤشراتها مع أشاره للواقع الخدمي والبيئي) مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 5 ، العدد 1.
18- هلال ، علي كاظم ، 2015 (الانفاق العسكري واثرة في التنمية البشرية في العراق للمدة 2003-2012) مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، العدد 20 .
19- وزارة التخطيط العراقية ،2009 ،(خطة التنمية الوطنية للسنوات 2010-2014) ، بغداد.
20-www.worldank.org.